



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المجلس

الدورة التاسعة والأربعون بعد المائة

روما، 16-20 يونيو/حزيران 2014

تقرير الدورة الثانية والخمسين بعد المائة للجنة المالية
(21-22 يناير/كانون الثاني 2014)

موجز

نظرت اللجنة خلال دورتها الثانية والخمسين بعد المائة في عدد من مسائل المالية والميزانية المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2014.

الإجراء الذي يقترح أن يتخذه المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2014.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (McSherry David)

أمين لجنة المالية

الهاتف: +39 065705 3719



mj500a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

تقرير الدورة الثانية والخمسين بعد المائة للجنة المالية

(21-22 يناير/كانون الثاني 2014)

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الثانية والخمسين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Médi MOUNGUI، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيدة Gill Kristina (أستراليا)
 - السيد Vieira Olyntho (البرازيل)
 - السيد خالد محمد الطويل (مصر)
 - السيدة Rosenbaum Melanie (ألمانيا)
 - السيد Traore Abdoulaye (غينيا)
 - السيد Yamada Hideya (اليابان)
 - السيد Zavala Romero Alan (المكسيك)
 - السيد محمد المغاري (المغرب)
 - السيد Mehboob Khalid (باكستان)
 - السيد Kuznetsov .V Vladimir (الاتحاد الروسي)
 - السيدة Petrovski Elizabeth (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
- السيدة Gill Kristina عيّنت لتحل محل السيد Worrell Matthew بوصفها ممثلة أستراليا في هذه الدورة؛
 - السيد خالد محمد الطويل عيّن ليحل محل السيد مجدي أنور بوصفه ممثل مصر للمدة المتبقية من ولايته؛
 - السيدة Rosenbaum Melanie عينت لتحل محل السيد Cramer Friedel Georg بوصفها ممثلة ألمانيا في هذه الدورة؛
 - السيد Zavala Romero Alan عيّن ليحل محل السيدة Sifuentes Rodríguez José María Emma بوصفه ممثل المكسيك في هذه الدورة؛

- السيد Sauma Jiménez Santiago Benito عين ليحل محل السيد Zavala Romero Alan بوصفه ممثل المكسيك في جزء من هذه الدورة؛
- السيد محمد المغاري عين ليحل محل السيد فوزي لقجع بوصفه ممثل المغرب في هذه الدورة؛
- السيدة عبلة ملك عثمان ملك (السودان) لم تحضر هذه الدورة؛
- السيدة Petrovski Elizabeth عينت لتحل محل السيدة Brown Natalie بوصفها ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.

4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي: <http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar>

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الثانية والخمسين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:

- بلجيكا
- فنلندا
- هولندا
- جمهورية كوريا
- المملكة المتحدة

انتخاب نائب الرئيس

6- انتُخب السيد Worrell Matthew (أستراليا) بالإجماع نائبا للرئيس لعام 2014.

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في البرنامج

7- نظرت اللجنة في الوثيقة المعنونة أسلوب حساب تكاليف الدعم غير المباشرة في البرنامج التي عرضت باعتبارها المرحلة الأولى لاستعراض من مرحلتين. وسلطت الوثيقة الضوء على أربع مسائل تلتمس الأمانة توجيهها بشأنها وتعقيبات من الدول الأعضاء عليها لتحديد نطاق المرحلة الثانية من أعمال الاستعراض.

8- ورحبت اللجنة بالتقرير وبهيكل الوثيقة التي حددت العوامل المحركة للاستعراض، ولاحظت أن أسلوب التعامل مع تكاليف الدعم غير المباشرة في البرنامج قد تطور بمرور الوقت منذ عام 1995، وأن آخر استعراض لمعدل تكاليف الدعم غير المباشرة قد أجري في عام 2006. وأقرت اللجنة بأن إجراء استعراض لنموذج تكاليف الدعم غير المباشرة في البرنامج جاء في الوقت المناسب في ظل تحول البرنامج من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية وما تضمنه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات من دعوات لزيادة المواءمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

9- وأكدت اللجنة ما ينطوي عليه هذا العمل من تعقيدات، وتساءلت عما إذا كانت المدة بين دورة المجلس التنفيذي للبرنامج في فبراير/شباط 2014 ودورته السنوية في يونيو/حزيران كافية لإجراء مشاورات غير رسمية وتحليلات ضرورية وللتوصل إلى استنتاجات. وأقرت بعد الإيضاحات التي عرضتها الأمانة أن تعقد الاستعراض يتوقف بدرجة كبيرة على تعقيبات الأعضاء على المسائل الأربع التي تلتزم الأمانة توجيهها بشأنها.

10- واعترفت اللجنة بأن البرنامج مضطر إلى معالجة المسائل المطروحة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والتي انبثقت عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012. كما اعترفت أيضا بضرورة تشاور البرنامج مع مجلسه التنفيذي بشأن تحديد التعاريف الموحدة ومفهوم الموارد الأساسية. وأكدت اللجنة أنه يتعين إيلاء المراعاة الواجبة لنماذج العمل المختلفة في منظمات الأمم المتحدة عند اتخاذ أي موقف ولنموذج التمويل الطوعي بنسبة مائة في المائة في البرنامج.

11- وأبدت اللجنة تعقيباتها الأولية على المجالات التي يُلتزم توجيه بشأنها، وقامت بما يلي:

- أوصت بضرورة الإبقاء على مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف الذي بدأ تنفيذه في عام 1995، بيد أنها اعترفت بأن ذلك يتطلب من الأمانة استعراضا أشمل وتحليلا أوسع لمصادر التمويل المستخدمة حاليا في تغطية التكاليف المتصلة بدعم البرامج والإدارة قبل النظر في إدخال أية تغييرات على إطار استرداد التكاليف في البرنامج؛
- لاحظت أن الوثيقة تطرح مسألة ما إذا كان يمكن أو ينبغي النظر في التحول إلى معدلات متعددة تبعا لفئات البرامج أو أنواع الأنشطة. ورأت أن استمرار تطبيق معدل موحد لتكاليف الدعم غير المباشرة على كل البرامج والأنشطة مفيد لجميع أصحاب المصلحة لدواعي البساطة والشفافية، وأن من شأن تطبيق معدل موحد أن يساعد على تجنب مخاطر تعزيز استخدام فئات برامج أقل ملائمة؛
- اعترفت، فيما يخص مسألة استخدام معدلات متغيرة لتكاليف الدعم غير المباشرة، بأن تخفيض معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة قد يحفز بعض المانحين بما في ذلك القطاع الخاص ومن خلال التعاون بين بلدان الجنوب. واعترفت أيضا بأنه يلزم، لتحديد موقف، المزيد من المعلومات والتحليل من جانب الأمانة، بما يشمل الممارسات المتبعة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛

- لاحظت نموذج العمل المتميز في البرنامج والذي يختلف عن نماذج العمل في سائر منظمات الأمم المتحدة، ورأت أنه ينبغي التحلي ببعض المرونة حتى يتمكن البرنامج من النهوض بولايته. وعليه، فإن اللجنة لا تؤيد الأخذ بنموذج الميزانية الأساسية في البرنامج لأن ذلك يمكن أن يثني الأمانة عن زيادة الكفاءة. وتساءلت اللجنة عما إذا كان من المفيد أكثر بحث إمكانية التعامل مع التكاليف الأساسية من خلال رصد بنود اعتماد محددة لأغراض دعم البرامج والإدارة.

12- إن اللجنة:

- (أ) شكرت الأمانة على الوثيقة وعلى اعترافها بالحاجة إلى إجراء استعراض لتكاليف الدعم غير المباشرة، مع المراعاة الواجبة للعمليات المماثلة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى ونموذج العمل الفريد في البرنامج؛
- (ب) أيدت تعقيباتها الأولية التي ترى فيها أن استمرار تطبيق معدل موحد لتكاليف الدعم غير المباشرة على كل البرامج والأنشطة سيعود بالنفع على البرنامج، وأن نموذج الميزانية الأساسية في البرنامج لن يلقى تأييداً، ولكنها طلبت تفاصيل أكثر عن تطبيق هذا المفهوم في الصناديق والبرامج الأخرى؛
- (ج) طلبت من الأمانة إجراء المزيد من التحليل لمختلف مصادر التمويل المستخدمة حالياً لتغطية التكاليف المتصلة بدعم البرامج والإدارة؛ كما طلبت المزيد من المعلومات والتحليل بما يشمل ممارسات منظمات الأمم المتحدة الأخرى في استخدام معدلات متغيرة لتكاليف الدعم غير المباشرة لحفز مساهمات معينة من المانحين؛
- (د) حذرت من الإطار الزمني الطموح للاستعراض، مع اعترافها بأن نطاق التحليل يتوقف على تعقيبات المجلس التنفيذي؛
- (هـ) لاحظت أن أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم المباشرة الذي وافق عليه المجلس في عام 2006 يمكن أن يشكل منطلقاً للاستعراض؛
- (و) شجعت المجلس التنفيذي على النظر في الوثيقة والاقتراحات المعروضة في ضوء التوجيهات الأولية المقدمة في هذا التقرير.

استعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل

- 13- نظرت اللجنة في الوثيقة المعنونة استعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل التي قدمتها الأمانة، والتي وفرت مقدمة لاستعراض الإطار المالي وقدمت ثلاثة اقتراحات لتوسيع مرفق تمويل رأس المال العامل. وشملت هذه الاقتراحات زيادة حجم الاحتياطي التشغيلي و/أو التماس ضمانات للسلف، وتغيير معاملات الاستدانة بالنسبة لأدوات تمويل السلف الفردية، والتمويل بالسلف "المجمعة" للعمليات على أساس اتجاهات تدبير الموارد على المستوى القطري.

14- ولاحظت اللجنة أن الوثيقة مقدمة لينظر فيها المجلس التنفيذي وأن الغرض الرئيسي منها التماس تعقيبات أولية بشأن الاقتراحات الثلاثة الواردة فيها.

15- وأبلغت الأمانة اللجنة بأن كل اقتراح من الاقتراحات الثلاثة لتوسيع مرفق تمويل رأس المال العامل يستبعد الخيارين الآخرين، وأن من المقرر، استناداً إلى ما سيقدمه المجلس من تعقيبات في دورته في فبراير/شباط 2014، إجراء المزيد من المشاورات قبل انعقاد الدورة السنوية في يونيو/حزيران 2014، مع توفير تحليل أكثر تفصيلاً للاقتراحات الثلاثة، بدعم من استعراض خارجي تجريه شركة استشارية. وستقوم الشركة الاستشارية بتحليل تكاليف وفوائد توسيع رأس المال العامل وإسداء مشورة بشأن المعايير المناسبة لإدارة المخاطر المالية.

16- وشكرت اللجنة الأمانة على الوثيقة ورحبت بالاقتراحات الثلاثة المتعلقة بتوسيع مرفق تمويل رأس المال العامل.

17- والتهمت اللجنة عدداً من التوضيحات بشأن: (1) الحجم الكلي المتوقع لمرفق تمويل رأس المال العامل ومكوناته؛ (2) وفوائد الكفاءة المتوقعة؛ (3) وعوامل المخاطر المتعلقة بمقترح التمويل بالسلف المجمعمة وشروط وطرائق تطبيق هذا التمويل، بما في ذلك تفاوت قدرات المكاتب القطرية؛ (4) وتحديد نسب الاستدانة؛ (5) وإمكانية تطبيق السلف على أساس إقليمي؛ (6) والمقارنة بقطاع الصناعة المصرفية.

18- وأبلغت اللجنة بأن معدل الاستخدام الحالي لمرفق تمويل رأس المال العامل يبلغ 90 في المائة وأن التمويل بالسلف للمشروعات، على وجه الخصوص، مقيد بالسقف الحالي البالغ 257 مليون دولار أمريكي، الذي يعادل 6.1 في المائة فقط من برنامج العمل الممول المتوقع في 2014 مقارنة بنسبة 9.9 في المائة في عام 2010 و11.3 في المائة في عام 2011. كما أبلغت في هذا السياق بأن مرفق الشراء الآجل قد وصل إلى مستواه الأمثل.

19- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في وثيقة استعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل؛
- (ب) لاحظت أن آليات تمويل رأس المال العامل وضعت منذ إنشائها في عام 2005 استناداً إلى معايير محددة للمخاطر وأن البرنامج قد اكتسب الخبرة اللازمة في مجال تنفيذ هذه الآليات؛
- (ج) لاحظت أن التمويل بالسلف يمكن أن يحقق استقرار التمويل للمكاتب القطرية ويساعد على تجنب انقطاع خطوط الإمداد وتقليص مهل التسليم، واعترفت بأن من المستصوب مواصلة خفض عدم التيقن بالتمويل على المستوى القطري؛

- (د) لاحظت أن كل اقتراح من الاقتراحات الثلاثة يستبعد الخيارين الآخرين وأن الهدف المشترك يتمثل في زيادة قدرات التمويل بالسلف لدى البرنامج لحين تأكيد مساهمات المانحين، وأن بالإمكان تنفيذها مجتمعة أو منفردة؛
- (هـ) أعربت عن الحاجة إلى الحصول على معلومات إضافية على النحو الوارد في الفقرة 17 بما في ذلك بشأن: (1) الحجم الكلي المتوقع لمرفق تمويل رأس المال العامل؛ (2) والآلية الجديدة للتمويل بالسلف المجمعة؛ (3) وتحديد نسب الاستدانة؛
- (و) لاحظت الاقتراحات الثلاثة لتوسيع مرفق تمويل رأس المال العامل، وتطلعت إلى الحصول على معلومات مفصلة وإجراء المزيد من المشاورات قبل الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2014؛
- (ز) أوصت المجلس التنفيذي بأن يحيط علما بتعليقات اللجنة عند استعراضه للوثيقة.

20- ولاحظت لجنة المالية أنه قد يكون من المفيد دراسة الوثيقتين - أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في البرنامج واستعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل - في السياق الأوسع لاستعراض الإطار المالي.

المسائل الأخرى

أساليب عمل لجنة المالية

21- لاحظت اللجنة أنه لم يجر تحديث لائحته الداخلية بشأن انتخاب نائب الرئيس (المادة 1، الفقرة 1) لتراعي الجدول الزمني المنقح لاجتماعات الهيئات الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة، واتفقت على أن تنظر في دورة مقبلة فيما إذا كان ينبغي تحديث اللائحة الداخلية وفقا لذلك.

موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة والخمسين بعد المائة

22- أبلغت اللجنة بأنه تقرر أن تنعقد دورتها الثالثة والخمسون بعد المائة في روما في الفترة من 26 إلى 30 مايو/أيار 2014.